جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية :الملتقى الوطني حول

يوم 27 فيفري 2025

الاسم واللقب	دريدي صارة	فيلالي زينب
الرتبة العلمية	أستاذ محاضر أ	دكتور
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	
محور المداخلة	تقييم التجارة البينية للدول العربية والإسلامية	
عنوان المداخلة	واقع التبادل التجاري في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة	

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لعرض واقع تجربة التكامل الاقتصادي العربي في صورة منطقة حرة للتبادل الحر، فللوصول إلى نتائج في هذا الصدد اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي من خلال عرض لمحة عن نشأة المنطقة العربية للتبادل الحر ، ومن ثم تحليل مختلف الإحصائيات المطلوبة لدراسة واقع التجارة العربية البينية.

ختاما توصلنا في هذه الدراسة إلى أن نتائج اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر لم تحقق هدفها وهو زيادة حجم التبادلات التجارية البينية بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية وضعف البنية التحتية، حيث أن الاتفاقية لم تغير كثيرا من واقع محدودية التجارة البينية العربية، الذي يستلزم تبني استراتيجية اقتصاديات الحجم ونظرية دورة حياة المنتج والتخصص على أساس الميزة النسبية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة البينية، المنطقة العربية الحرة الكبرى.

تصنيف JEL : F1 ، F2 .

Abstract:

This research paper aims to present the reality of the Arab economic integration experience in the form of a free trade zone. To reach results in this regard, we relied on the descriptive analytical approach by presenting an overview of the emergence of the Arab free zone and then analyzing the various statistics required to study the reality of inter-Arab trade.

In conclusion, we concluded in this study that the results of the Greater Arab Free Trade Area Agreement did not achieve its goal, which is to increase the volume of inter-trade exchanges, due to the similarity of production structures and the weakness of the infrastructure, as the agreement did not change much of the reality of the limited inter-Arab trade, which requires adopting a strategy of economies of scale, the theory of the product life cycle, and specialization based on comparative advantage.

key words: Economic integration, intra-trade, Greater Arab Free Trade Area.

JEL Classificati: F1 ، F2.

مقدمة:

يشهد العالم العديد من التحولات الاقتصادية الهامة والتي تقوم على الانفتاح الاقتصادي وهذا ما أفرزته اتفاقيات التجارة العالمية الرامية إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية، ومن هنا أصبحت الوحدة العربية ضرورة لا ملاص منها، وأصبح التكامل الاقتصادي العربي هو الحل أمام المنطقة العربية، خصوصا والتحديات المستحدثة على صعيدها، إذ يعد الجانب الاقتصادي أساس لبناء هذه الوحدة مجسدا في اتفاقيات التكامل الاقتصادي، وتعتبر اتفاقية منطقة التبادل الحر العربية وسيلة لزيادة حركة السلع والخدمات بين الدول العربية من أجل تقوية العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة داخل المنطقة ومواجهة التهديدات التي تطال الاقتصاديات العربية، ووقوفا على واقع التبادلات التجارية البينية في إطار منطقة التبادل الحر العربية تبلورت إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال التالي:

ما هو واقع التجارة العربية في ضل اتفاقية منطقة التبادل الحر العربية؟

منهج الدراسة: للوصول إلى نتائج علمية والإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية، اعتمدنا على ثلاثة مناهج علمية، المنهج الوصفي وذلك عند تقديمنا للمفاهيم الأساسية المرتبطة باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة؛ والمنهج التاريخي عند تطرقنا لإجراء لمحة عن نشأة المنطقة العربية للتبادل الحر، كما استخدمنا المنهج التحليلي عند دراستنا وتحليلنا لمختلف الجوانب المتعلقة بواقع التبادل التجاري في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، وهي:

المحور الأول: تاريخ إنشاء المنطقة العربية للتبادل الحر؛

المحور الثاني: واقع التبادل التجاري في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة.

المحور الأول: لمحة عن نشأة المنطقة العربية للتبادل الحر، أهدافها وقواعدها

تعتبر المنطقة العربية أهم تكتل اقتصادي عربي تمخض عن جملة من الاتفاقيات حاول من خلالها العرب الاتفاق لتحقيق أهداف مسطرة لمواجهة التغيرات والتطورات العالمية من جهة، وموائمة قواعدها ومبادئها مع المبادئ السارية عالميا في ظل هذه التغيرات. سنتطرق في هذا المحور إلى تقديم لنشأة المنطقة العربية للتبادل الحر وأهم الأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقها، مع عرض لأهم قواعدها.

أولا: خطوات إنشاء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

سعت الدول العربية منذ أوائل الخمسينيات لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل الاقتصادي من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصادياتها، والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية من أجل التسويق المتكامل لمنتجاتها، وفي إطار ذلك وّقعت العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها من أهمها: (الدروبي، 2007، صفحة 200)

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والعبور عام 1953، والتي تضمنت إعفاء كامل من الرسوم؛
- الجمركية للمنتجات الزراعية، وإعفاء بنسبة 25 % للمنتجات الصناعية؛
- اتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال عام 1953؛

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957؛
- اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964؛
- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية عام 1981.

كما وضعت العديد من البنى التشريعية والمؤسساتية للعمل الاقتصادي المشترك، حيث توجد 15 اتفاقية عربية و19 مجلسًا واتحادًا ومنظمة وصندوقًا وهيئة عربية مشتركة.

إن التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، وأبرزها إنشاء منظمة التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم أسهمت في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي يتعدى مستوى الاتفاقيات المبرمة آنفا، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار.

شكلت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983، بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها، وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على "إعفاء السلع الزراعية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع نصف المصّنعة والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، كما أن السلع العربية المصّنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيًا وفقًا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية".

لم تثمر المفاوضات التي أُجريت بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام 1985 إلى 1992 في الوصول إلى اتفاق بشأن تحرير أي مجموعة سلعية من السلع المصّنعة، كما اختلفت بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، إلا أنه كان لا بد من مواكبة التطورات الاقتصادية والدولية المتسارعة ومواجهة الضغوطات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكتلات والشراكات المختلفة من خلال تكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل بإيجابية معها (الدروبي، 2007، صفحة 204).

ثانيا: مضمون البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة التنفيذ في مطلع عام 1998، تنفيذًا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران عام 1996 ، وتضمن البرنامج التنفيذي لها من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي صادقت عليها تسعة عشر دولة عربية ، إذ تتيح المادة السادسة والمادة السابعة من الاتفاقية إقامة مثل هذه المنطقة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، ونص البرنامج التنفيذي على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات يتم فيها خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10 بالمئة سنوياً من تلك التي كانت سارية حتى31 ديسمبر 1997 لتصل إلى الصفر بحلول عام 2007 ، ليتم بذلك التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي من أية رسوم وضرائب عند

دخولها لأسواق الدول العربية ، كما نص البرنامج التنفيذي على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية (القيود الإدارية، الكمية، النقدية)، وأتاح للدول الراغبة الحصول على استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو فرض قيود غير جمركية عليها، وذلك في حدود ضيقة ولفترة زمنية محددة لا تتعدى أربعة سنوات على أن تتقدم تلك الدول بمبررات اقتصادية تثبت وقوع ضرر اقتصادي عليها (خلل في ميزان المدفوعات، العمالة، إعادة تأهيل لصناعة محددة ... إلخ). وتتم دراسة هذا الطلب من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبت فيه إما بمنحها الاستثناء وتحديد فترته وأسلوبه أو رفضه، و تتم متابعة حالات الاستثناء سنوياً من خلال تقارير تقدمها الدول العربية الحاصلة على الاستثناء وتتم دراستها من قبل اللجان المختصة والتي تشارك فيها كافة الدول العربية أعضاء المنطقة، بلغت نسبة التخفيض المتدرج من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بحلول عام 2001 ، 40 % من تلك التي كانت سارية في نهاية عام 1997 ، وتشكل هذه النسبة تخفيضاً هاماً على أسعار السلع العربية المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (arabfund.org, s.d.).

ثالثا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة إطار للبرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتفق البرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع قواعد و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في الأوجه التالية: (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم1317 د.ع09، 1997/20/19، صفحة 18،17،16،13،12)

- يعتبر هذا البرنامج، إطارًا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى؛
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية؛
- تراعى الأحكام والقواعد الدولية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج، كما تتبع الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق لتعريف ومعالجة حالات الإغراق؛
- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، التي سوف ينطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/01/01م وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب؛
- يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يتماشى مع الجدول الزمني للبرنامج؛
- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

➢ **تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف**: يعتمد البرنامج التنفيذي في تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءًا من تاريخ 1998/1/1وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة، بنسبة سنوية متساوية على

أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحدودة لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31 كما يمكن وضع أي سلع تحت التحرير الفوري باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

- السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، وفقًا لأحكام الفقرتين 1 و2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- السلع العربية التي أقر إعفائها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ الاتفاقية.

- **القيود غير الجمركية**: لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان، وتعرف القيود الجمركية بحسب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بأنها "التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف، للتحكم بالواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص، القيود الكمية والإدارية التي تفرض على الاستيراد.
- **قواعد المنشأ**: يشترط لاعتبار السلع عربية، أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمت الموافقة على القواعد العامة لمنشأ السلعة العربية في الدورة الستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتنفيذًا لنص المادة التاسعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، تم وضع القرار رقم 1336 بتاريخ 17 /1997/9والذي يتضمن الآتي: "يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40 % من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها."

- **تبادل المعلومات والبيانات**: تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها.
- **ارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى:** يتم التشاور بين الدول الأطراف، حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- **تسوية المنازعات**: يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات، في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.
- **المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا:** تطبيقا لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

المحور الثاني: و اقع التبادل التجاري في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة

تعد اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة إحدى صور التكامل الاقتصادي، والتي سعت منذ ظهورها إلى تحسين واقع التجارة بين الدول العربية من خلال إلغاء القيود وتحرير المبادلات التجارية العربية، وفيما يلي سنقوم بعرض واقع التجارة في المنطقة العربية الكبرى في ظل هذه الاتفاقية خلال الفترة (2017_2023).

أولا: و اقع التجارة العربية البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

تؤدي التجارة البينية في المنطقة العربية الحرة دورا أساسيا في تنمية قطاعاتها الاقتصادية الحيوية، لذلك زاد اهتمام متخذي القرار الاقتصادي بأهمية قياس مؤشراتها وبالأخص أن إزالة القيود على حركة التجارة الخارجية يؤثر بشكل كبير على الصادرات. وفي الآتي ومن خلال الجدول رقم (01) سنقوم بعرض أهم المؤشرات التي تساعدنا في التعرف على واقع التجارة العربية البينية.

الجدول رقم01: التجارة العربية البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الفترة (2016_2023) **الوحدة: مليار دولار**

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات العربية البينية	108.1	112.3	112.9	99.4	115.9	127.7	121.2
الواردات العربية البينية	102.8	112.9	113.1	94.4	112.1	131.2	117.3
متوسط التجارة العربية البينية	105.5	112.6	113.0	96.9	114.0	129.4	119.2
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية%	12.0	10.4	11.1	13.1	10.6	8.9	9.9
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية%	13.0	13.8	13.2	12.5	13.3	13.5	12.1

المصدر: التقارير السنوية لصندوق النقد العربي. (2022، 2024)،

تشير الإحصائيات إلى أنه يوجد تحسن في حجم التجارة البينية العربية رغم ضعفها مقارنة بالتجارة العربية الإجمالية ، و إن دل ذلك على شيء فهو يدل على فعالية اتفاقية المنطقة العربية التبادل الحر، إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي العربي ، كما تجدر الإشارة إلى أنه في سنة2020 شهدت التجارة العربية البينية تراجعا بسبب جائحة الكوفيد19 و ما ترتب عنها من سياسات الغلق و الركود الاقتصادي، لكن سرعان ما تعافت المبادلات العربية البينية بسبب عودة النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط الراجع لزيادة الطلب العالمي على مصادر الطاقة.

الشكل رقم01: تطور الصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة (2017_2023)

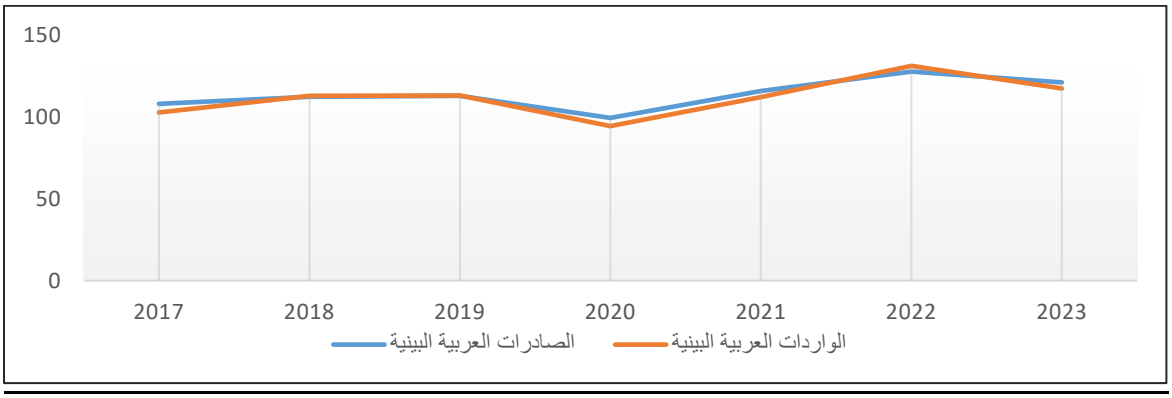

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة في الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أن كل من الصادرات العربية البينية والواردات العربية البينية لهما نفس الاتجاه، وأنهما متطابقين تقريبا خلال معظم سنوات الفترة (2017_2023).

ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

أ: الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية:

توحي القراءة في التركيبة السلعية للصادرات العربية البينية المبينة أدناه ، أن المصنوعات تحوز على حصة الأسد و تتنوع بين مواد كيماوية، مصنوعات أساسية، آلات ومعدات بالإضافة إلى مصنوعات أخرى، تليها الصادرات من الوقود و المعادن فالصادرات من السلع الزراعية بنسب متقاربة اما السلع الأخرى فالصادرات منها بنسب ضئيلة تكاد تكون معدومة، و توحي هذه التركيبة ب التشابه في الهياكل الإنتاجية للدول العربية، فجل المنطقة العربية تزخر بثروات معدنية وطاقوية سلع زراعية متشابهة ويرجع ذلك لتشابه العوامل الطبيعية من مناخ وتضاريس وغيرها.

الشكل رقم02: الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة للفترة (2019_2023)

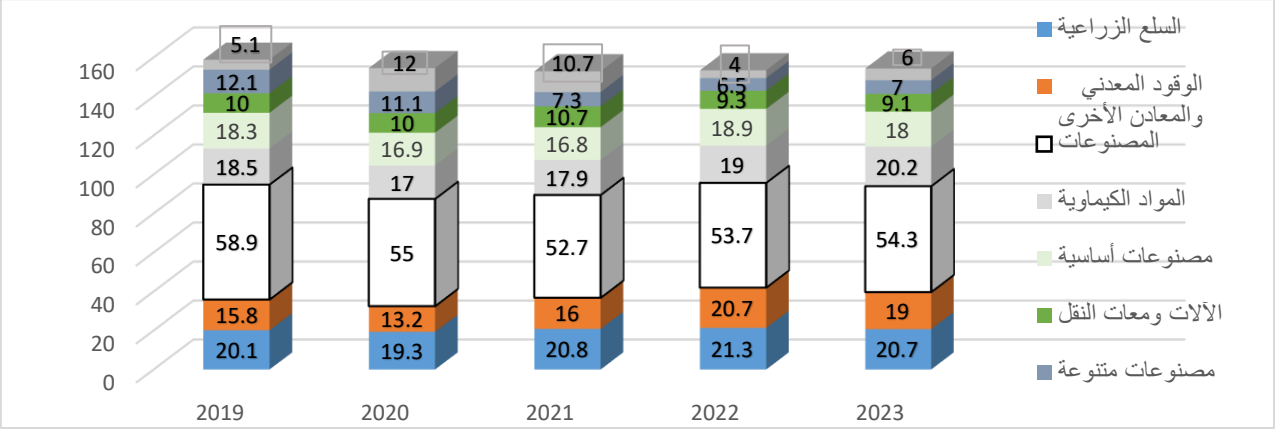

المصدر: صندوق النقد العربي. (2024)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 430.

ب: الهيكل السلعي للواردات العربية البينية:

إن الهيكل السلعي للواردات البينية يكاد ينطبق على هيكل الصادرات لأن صادرات دول تعتبر الواردات بالنسبة لدول أخرى، وعلى ذلك فإن نسب الصادرات والواردات متشابهة وهي ملاحظة من الواجب الإشارة ليها.

الشكل رقم03: الهيكل السلعي للواردات العربية البينية في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة للفترة (2019_2023)

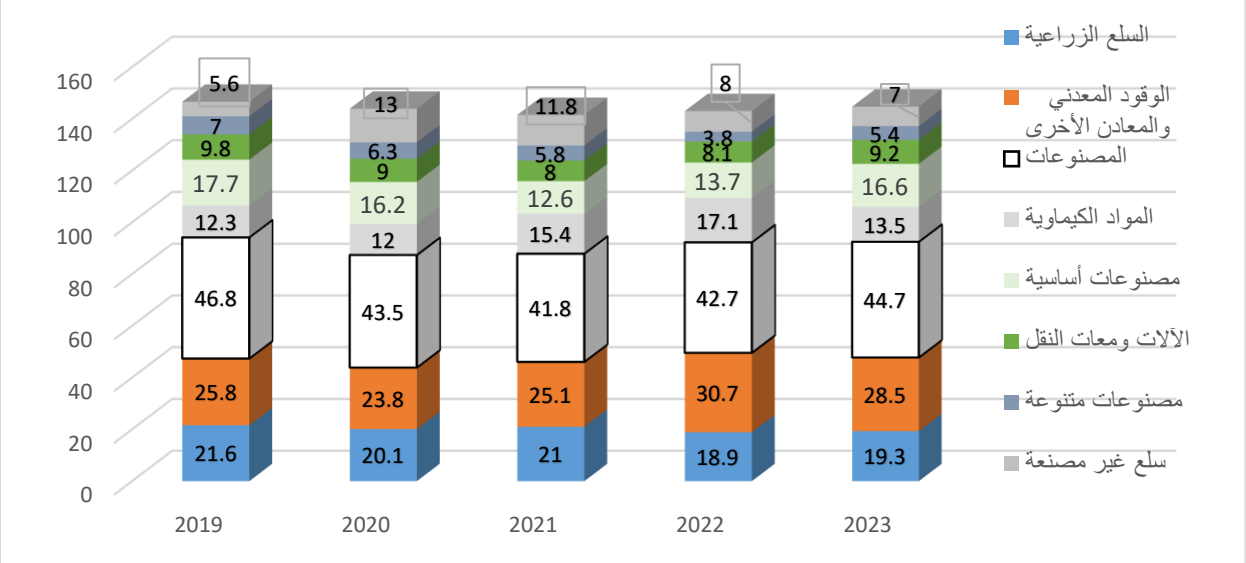

المصدر: صندوق النقد العربي. (2024)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 430.

يتضح مما سبق أن ضعف التجارة العربية البينية يرجع بالدرجة الأولى لتشابه الهياكل الإنتاجية من جهة، و ضعفها من جهة أخرى، رغم وجود اتفاقية للتبادل الحر العربي، و من هنا تطفو على السطح إشكالية الإنتاج في المنطقة العربية أو بالأحرى و بشكل أدق عوامل الإنتاج و انتقالها داخل المنطقة العربية، و عليه فإن حل مشكلة التكامل الاقتصادي العربي لا تكمن في وضع التسهيلات للتجارة البينية بقدر ما هي تستدعي تشجيع لحركة عوامل الانتاج، مما يستلزم مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي و المتمثل في سوق عربية مشتركة تضمن هذه الحرية لزيادة حجم الإنتاج العربي و تنويعه و من ثم تبادله.

ثالثا: تجارة الخدمات في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: يعد تحرير تجارة الخدمات مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي التي ارتكزت عليه منطقة التجارة العربية الحرة في إنشائها باعتباره نقطة هامة في رفع الجمود والقيود على التجارة العربية، ويمكن توضيح تجارة الخدمات في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى للفترة (2019_2023) في الجدول رقم (02) الموالي.

الجدول رقم02: إجمالي تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى للفترة (2019_2023) **الوحدة: مليون دولار**

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
المتحصلات الخدمية	230.389	163.883	195.952	269.249	281.431
المدفوعات الخدمية	(333.187)	(259.163)	(296.236)	(348.787)	(349.798)
ميزان الخدمات	(102.798)	(95.280)	(100.284)	(79.537)	(68.367)

المصدر: صندوق النقد العربي. (2024)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 388.

يتجلى من خلال الجدول المبين أعلاه أن ميزان تجارة الخدمات في تراجع ، مما يفسرانخفاض حجم الخدمات المتبادلة تامينات، مصارف، سياحة...الخ،الأمر الذي ينعكس سلبا على التبادل السلعي، و يعكس اتجاه التبادل الخدمي خارج منطقة التبادل الحر العربية.

رابعا: اتجاهات التجارة السلعية الإجمالية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: تعكس لنا اتجاهات التجارة السلعية للمنطقة العربية الحرة الكبرى حجم المعاملات الخارجية لدول المنطقة العربية الحرة الكبرى مع مختلف دول العالم، ويمكن معرفة هذه الاتجاهات من خلال ما جاء به الجدول رقم (03) الموالي.

الجدول رقم03: اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2023 **الوحدة: مليون دولار**

الدول	المساهمة في الصادرات العربية	المساهمة في الواردات العربية
باقي دول العالم	402.869	274.940
دول آسيا	539.158	307.068
الصين	154.786	142.190

الدول العربية	121.246	117.254
الاتحاد الأوروبي	123.088	189.230
الهند	112.006	50.799
اليابان	72.018	25.644
الولايات المتحدة الأمريكية	41.625	77.500

المصدر: صندوق النقد العربي. (2024)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 423.

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن التجارة العربية الخارجية تتجه بنسبة كبيرة نحو دول آسيا بما يفوق 539 مليون دولار أمريكي وذلك لعام 2023م، ثم الصين والاتحاد الأوروبي بما يقدر بحوالي 155 و123 مليون دولار أمريكي على التوالي ويرجع ذلك إلى الاتفاقيات المنفردة لدول المنطقة كالشراكة الأوروبية مع أغلب الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط من جهة ومن جهة أخرى القرب الجغرافي أو حجم المعاملات الاقتصادية لبعض الدول كالصين، كما تتجه التجارة العربية الخارجية بما أقل من ذلك إلى بعضها البعض من الدول العربية بحوالي 121 مليون دولار أمريكي، كما تتجه تجارتها الخارجية إلى كل من الهند فاليابان والولايات المتحدة الأمريكية ثم باقي دول العالم بما حجمه 112، 72، 41، 402 مليون دولار أمريكي على التوالي.

خامسا: تحديات التجارة العربية البينية: تواجه التجارة العربية البينية بين الدول العربية العديد من التحديات التي يجب على الدول العربية وضع الاستراتيجيات المناسبة لتجاوزها لتطوير هذه الأخيرة وخلق مكانتها وقيمتها التنافسية في العالم وتتمثل أهم هذه التحديات في الآتي: (عارف حسين و آخرون، 2023، صفحة 562)

- **الحروب والصراعات:** تعد الحروب والصراعات من أكبر التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية للدول العربية والتي تؤدي إلى تقليل حجم التجارة وتعطيل الحركة التجارية؛
- **العوائق الجمركية:** تشكل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية عائقا أمام تطوير التجارة البينية للدول العربية، والتي تساهم في رفع التكاليف مما يقلص من حجم هذه الأخيرة؛
- **الظروف الاقتصادية:** تواجه الدول العربية ظروف اقتصادية صعبة ومتغيرة، وتتفاوت من دولة لأخرى ويمكن أن تؤثر هذه الظروف على الاستثمار وبالتالي التجارة البينية؛
- **التكنولوجيا والابتكار:** يعد استخدام التكنولوجيا والابتكار في التجارة البينية أحد التحديات، حيث يتطلب ذلك تكلفة واستثمارات كبيرة في التحديث والتحسين للمنتجات والخدمات المتاحة؛
- **الفساد والإدارة السيئة:** يعد الفساد من التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية، حيث يمكن أن تؤدي العمليات غير الشفافة والمعاملات المشبوهة إلى الاحتيال والتضارب في الأسعار.
- **ضعف البنية التحتية:** تعاني العديد من الدول العربية من ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار من كهرباء ومياه وسكك حديدية وطائرات الخ ، فعملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار، فإلى الآن لاتزال الدول العربية لا تملك أساطيل من طائرات النقل والشحن الجوي. (بلحياني، 2021، صفحة 56)

خاتمة

إن التطورات الاقتصادية العالمية التي تشهدها الدول الغربية على وجه الخصوص تفرض على الدول العربية تكثيف جهودها ليس لتطوير قطاعاتها الاقتصادية من إنتاج وصناعة فحسب؛ بل لتطوير تجارتها الخارجية وإدماج الجهود فيما بينها في هذا المجال عن طريق التكامل الاقتصادي والانفتاح التجاري وهذا لمواجهة مختلف التحديات العالمية ومواكبة الظروف الاقتصادية العالمية، خصوصا وأن معظم الدول العربية تمتع بالعديد من مقومات التكامل الإقليمي ولديها إمكانيات كبيرة لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، وقد تبين لنا أن هذه الأخيرة سعت جاهدة في تحقيق ذلك.

النتائج: توصلت الدراسة إلى جملة من النقاط يمكن ذكرها في الآتي:

- لم تحقق اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر هدفها وهو زيادة حجم التبادلات التجارية البينية بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية وضعف البنية التحتية للدول العربية؛
- لايزال واقع التجارة العربية البينية ضعيف نسبيا ويعود السبب في ذلك إلى جملة التحديات التي تقف عائقا أمام أغلب الدول العربية وهو ما جعل محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم تشهد نجاحا؛
- لم يكن لاتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر تأثير قوي في تحسين واقع التجارة البينية العربية، الذي يستلزم تبني استراتيجية اقتصاديات الحجم ونظرية دورة حياة المنتج والتخصص على أساس الميزة النسبية؛
- تعاني التجارة البينية العربية من عجز ونقص كبير في حجم التبادل التجاري والصناعي مما يؤثر على نسبة مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية العربية والتي من خلالها يتم قياس وزن التكامل الاقتصادي العربي في السوق العالمية؛

التوصيات: توصي الدراسة بجملة من النقاط التي لابد لحكومات وسلطات دول المنطقة العربية من ضرورة التنديد بها وتسليط الضوء عليها لتجاوز التحديات التي تقف عائقا أمام تطور التجارة العربية البينية، وهي كالآتي:

- ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة العربية البينية، من خلال الإسراع باستكمال متطلبات منطقة التجارة العربية الكبرى؛
- ضرورة التنويع في الهياكل الإنتاجية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى؛
- على دول المنطقة العربية الرجوع إلى الطلب الموحد والكبير الذي يستوجب تطبيق استراتيجية اقتصاديات الحجم الكبير من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق الوفرات الداخلية والخارجية؛
- على دول المنطقة العربية ضرورة الاقتناع بأن المرحلية في تحقيق التكامل الاقتصادي كما هو متعارف عليها الآن لا تخدم الدول العربية بصفتها دول نامية، فمثلا المرحلة الأولى المسماة بمنطقة التجارة الحرة، الهدف منها هو التخلص من الفائض الإنتاجي عن طريق البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج وهو ما يخدم الدول المتقدمة، أما الدول العربية فهي تعاني من العجز في الإنتاج (لا تنتج) والتشابه في هياكله، ,وأما المرحلة الثانية من التكامل و هي الاتحاد الجمركي والذي يقصد به توحيد التعريفة الجمركية ضمن تكتل اقتصادي واحد فهو لن يأتي بالجديد للدول العربية والنامية، بل ما يخدمها هو أن

يكون الانطلاق من مرحلة السوق المشتركة والتي يتم فيها تحرير كل عوامل الإنتاج البشرية والرأسمالية والتكنولوجية مع ضرورة التقسيم العربي للعمل وفقا لقانون الميزة النسبية .

- تحقيق التنمية التكاملية بالموازاة مع التحرير التجاري،لا نعني هنا بالتنمية مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه، بل نعني زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاديات العربية وتنويعها، مستهدفة في ذلك أساسا إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في الوطن العربي، ومستهدفة أيضا تخليص الاقتصاديات العربية من قيود التبعية للخارجية إن هذه التنمية التكاملية هي التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين الأقطار العربية، ولذلك حتى يقوم المدخل التبادلي بدوره التكاملي لابد أن يطبق من منظور شمولي بعيد المدى يربط بينه وبين عملية التنمية التكاملية، وكلما كان البدء بهذه التنمية مبكرًا كلما أدى ذلك إلى توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع وأقوى في المستقبل.
- توجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العربي ، و يتحقق ذلك بحث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراتها داخل الدول العربية مع تقديم ضمانات كافية وعوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا إلى الاستثمار في المنطقة العربية، ولعل الآلية المناسبة لذلك هي إنشاء منطقة استثمارية عربية تكون عضويتها لكل الدول العربية لتفتح كل القطاعات الاقتصادية أمام المستثمرين العرب، وتشجع انتقال المستثمرين العرب والعمالة الماهرة والفنية المهنية بين الأقطار العربية تدعمها برامج للترويج والتوعية بفرص الاستثمار المرشحة كمشروعات عربية مشتركة.

المراجع:

- *arabfund.org*. (s.d.). Récupéré sur http://www.arabfund.org/p319

- أبو ذر يوسف , ع ,2023) .نوفمبر .(استخدام نماذج ARIMA للتنبؤ بسلسلة الأرقام القياسية للأسعار في السودان للفترة من 1970_2012م .*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*183 ,(23)، 184.

- الدروبي, ر. ث .(2007) .منطقة التجارة الحرة العربية الكبروآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص أثار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة) .ج. دمشق (.Éd ,*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.204 .p ,*01* ,

- بلحياني, خ .(2021) .واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية_دراسة تحليلية ._*مجلة الاقتصاد والتنمية*.(01)*09* ,

- شيخي, م .(2011) .*طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات* .éd)الطبعة الأولى .(دار الحامد.

- صندوق النقد العربي .(2022) .*التقرير السنوي لعام2022* .أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

- صندوق النقد العربي .(2024) .*التقرير الاقتصادي العربي الموحد* .أبو ظبي_ الإمارات العربية المتحدة.

- عارف حسين, ع & ., آخرون ,2023) .أفريل .(التجارة البينية بين الدول العربية: واقع وآمال .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*.562 .p ,(02)*14* ,

- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم1317 د.ع09, إ .(19/20/1997) .*البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى* .

- محمد, ر & ., وسام, ح .(2019) .دراسة سلوك سلسلة زمنية لمؤشر الأسعار العالمية للغذاء باستخدام نماذج .GARCHK *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*.60 .p ,(02)*04* ,

- مصطفى, ج 06) .ديسمبر2016 .(استخدام نماذج Arima في التنبؤ بأسعار النفط الخام صحاري بلند الجزائر، اليوم الدراسي الأول أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية .(p. 89) .المسيلة، الجزائر: مجمع ملتقيات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

- وليد, ب., سليم , م & ., حمزة, ب .(2018) .استخدام نماذج ARIMA للتنبؤ بسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري . *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*114 .p ,(05)*02* ,.115.